



القرار الأميري رقم (١) لسنة ٢٠١٨ م بشأن التعديل على رسوم خدمات دائرة التنمية الاقتصادية في عجمان

نحن، **عمار بن حميد النعيمي**، ولي عهد عجمان ورئيس المجلس التنفيذي،
بعد الاطلاع على المرسوم الأميري رقم (١١) لسنة ٢٠١١ م بإصدار القانون المالي لحكومة عجمان
ولانحته التنفيذي؛ وعلى المرسوم الأميري رقم (١) لسنة ٢٠١٥ م بشأن دائرة التنمية الاقتصادية
في عجمان؛ وعلى القرار الأميري رقم (١٢) لسنة ٢٠١٥ م بشأن رسوم خدمات دائرة التنمية
الاقتصادية في عجمان؛

وبناء على التوصيات المرفوعة لنا من قبل ممثل الحاكم للشئون الإدارية والمالية - رئيس دائرة
التنمية الاقتصادية في عجمان؛

وإعمالاً للسلطات المخولة لنا بموجب المادة (٢) من القرار الأميري رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ م، بشأن
تفويض صلاحيات الإعفاء من الرسوم والغرامات المحلية؛

ولما إرتأينا فيه تحقيق المصلحة العامة؛

قررنا إصدار القرار الأميري الآتي نصه:

المادة (١)

اسم القرار وبدء العمل به

يسمى هذا القرار "القرار الأميري رقم (١) لسنة ٢٠١٨ م، بشأن التعديل على رسوم خدمات
دائرة التنمية الاقتصادية في عجمان"، ويعمل به اعتباراً من تاريخ التوقيع عليه.



المادة (٢)

إعفاء

بموجب هذا القرار - يتم الإعفاء من كافة الرسوم المحلية المقررة عن رخصة مزاولة النشاط الإقتصادي داخل المنازل - المعروفة باسم (بدايات).

المادة (٣)

الغاء التشريعات السابقة

يلغى أي نص أو حكم ورد في أي تشريع سابق يتعارض أو يخالف الأحكام الواردة في هذا القرار الأميري.

المادة (٤)

نشر القرار الأميري

يُنشر هذا القرار الأميري بالجريدة الرسمية للإمارة، ويعمم على كافة الجهات المعنية به للعمل بموجبه، كل فيما يخصه.

صدر عنا بتوقيعنا عليه في مكتبنا بالديوان الأميري بعجمان في هذا اليوم الاثنين الموافق الخامس من شهر جمادى الأولى سنة ١٤٣٩ هجرية الموافق الثاني والعشرين من شهر يناير سنة ٢٠١٨ ميلادية.



عمار بن حميد النعيمي
ولي عهد إمارة عجمان، رئيس المجلس التنفيذي